DOI:10.52113/uj05/021-14/1747-1757 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.com

تحليل جغرافي سياسي لمحددات الأمن الاجتماعي في العراق ما بعد 2003

فلاح حسن جواد الجياشي

وزارة الداخلية / مديرية شرطة محافظة المثنى والمنشآت

حمزة عباس حمد الظالمي

مديرية تربية المثنى

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:

تاريخ الاستلام: 2021/5/15

تاريخ التعديل : ------

قبول النشر: 2021/9/5

متوفر على النت: 2021/9/15

الكلمات المفتاحية :

محددات الامن الاجتماعي

العراق

الملخص

تعد مسألة الآمن الاجتماعي من المهام الأساسية لأي مجتمع مهما كان متطوراً من جهة أو متخلفاً من جهة أخرى فالحاجة الى الآمن ضرورية واساسية لديمومة الحياة إذ أن انعدام الآمن يؤدي الى القلق والخوف والتشرد وتوقف أسباب الرزق مما يؤدي الى انهيار المجتمعات ومقومات وجودها وقد تعددت مفاهيم الآمن الاجتماعي في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز اخطار جديدة ومتغيرات تركت اثارها على جميع الأشكال الحياتية سواء ما يتعلق منها بحياة الفرد أو حياة الجماعة وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهوم الآمن المتعلقة بحماية الأنسان من التهديدات المباشرة لحياته , لذا فأن الأبعاد تتلخص في أربعة مستويات وهي امن الفرد وامن الدولة وامن الإقليم والآمن الدولي , حيث يسعى الفرد الى انتهاج السلوك الذي يؤمنه من الأخطار التي تهدد حياته أو اسرته أو ممتلكاته من خلال ما يملك من الوعي بأتباع الإجراءات القانونية لدرء هذه الأخطار واللجوء الى القانون لتوفير الآمن مع الحرص على حياة الآخرين لذا جاء هذا البحث لتسليط الضوء على الابعاد المكانية للأمن الاجتماعي وتوضيح محدداته الداخلية والخارجية في العراق ما بعد 2003 بسبب التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتغيير النظام السياسي في العراق ترك ذلك اثاراً على الآمن الاجتماعي في العراق **وتوصل البحث الى جملة من النتائج اهمها مايلي :**

1- يعد الآمن الاجتماعي الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملا رئيسيا في حماية منجزاتها والسبيل الى رقيها لان يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء والاستقرار بمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

2- تلعب التغييرات الدولية دورا مهما ومؤثر على الآمن الاجتماعي في العراق

3- تعد مشكلة الفقر من التحديات الخطيرة التي تواجه الآمن الاجتماعي في العراق إذ اثبتت الدراسة أنها في حالة ارتفاع مستمر أذ بلغت عام 2008 ما نسبته(23%) (لترتفع في عام 2018 لتصل الى (44,2%) وهذا له أثر كبير على الآمن الاجتماعي العراقي .

4- تباين خط الفقر في العراق بين الحضر والريف للمدة من 2007 ولغاية 2018 وهذا التباين يؤدي الى انعكاسات على الآمن الاجتماعي في العراق حسب البيئة التي يعيش فيها الفرد .

5- تعد البطالة من المحددات الأساسية التي تواجه الآمن الاجتماعي في العراق أذ بلغ معدل البطالة في العراق للشباب 20% لعام 2014 و 22.7 % لعام 2016 .

6- ان الارتفاع المستمر في حجم جرائم المخدرات في العراق يهدد السلم والآمن الاجتماعي في العراق إذ بلغ حجم جرائم المخدرات في العراق لعام 2004 (715) جريمة لتصل الى (3451) جريمة لعام 2018.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2021

*الناشر الرئيسي : E-mail : hamzaf1982324@gmail.com

المقدمة

تعد مسألة الآمن الاجتماعي من المهام الأساسية لأي مجتمع مهما كان متطورا من جهة أو متخلفاً من جهة أخرى فالحاجة الى الآمن ضرورية واساسية لديمومة الحياة إذ أن انعدام الآمن يؤدي الى القلق والخوف والتشرد وتوقف أسباب الرزق مما يؤدي الى انهيار المجتمعات ومقومات وجودها وقد تعددت مفاهيم الآمن الاجتماعي في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز اخطار جديدة ومتغيرات تركت اثارها على جميع الأشكال الحياتية سواء ما يتعلق منها بحياة الفرد أو حياة الجماعة وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهوم الآمن المتعلقة بحماية الإنسان من التهديدات المباشرة لحياته , لذا فأن الأبعاد الأمنية تتلخص في أربعة مستويات وهي امن الفرد وامن الدولة وامن الاقليم والأمن الدولي , حيث يسعى الفرد الى انتهاج السلوك الذي يؤمنه من الأخطار التي تهدد حياته أو اسرته أو ممتلكاته من خلال ما يملك من الوعي بأتباع الإجراءات القانونية لدرء هذه الأخطار واللجوء الى القانون لتوفير الآمن مع الحرص على حياة الآخرين أما أمن الدولة فهو منوط بأجهزتها المتعددة التي تسخر كل امكانياتها لحماية رعاياها ومنجزاتها ومرافقها الحيوية من الأخطار والتهديدات الخارجية والداخلية وتكون مسؤولية الفرد والجماعة التعاون مع أجهزة الدولة في تنفيذ سياستها لذا أن الأمن الاجتماعي في أي دولة مقومات عديدة تسهم تلك المقومات في تحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعي الا أن لهذا الآمن عدة محددات ايضاً منها داخلية وأخرى خارجية تقف أو تحول دون تحقيق الأمن الاجتماعي في دولة ما لذا جاء هذا البحث لتسليط الضوء على محددات الأمن الاجتماعي في العراق ما بعد 2003 بسبب التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتغيير النظام السياسي في الع ارق ترك ذلك اثاراً على الأمن الاجتماعي في العراق .

أولا : أهمية البحث :

تتكمن أهمية البحث في التعرف على محددات الأمن الاجتماعي في العراق والتعرف على اهم المتغيرات الاجتماعية ذات العالقة بالأمن الاجتماعي كالبطالة والفقر والجريمة فضلا عن ذلك التعرف على المتغيرات الدولية والاقليمية وتأثيرها على الأمن الاجتماعي في العراق حيث كان الأمن الاجتماعي والازال هاجس الإفراد والجماعات والأمم التي تسعى الى تحقيقه بشتى السبل باعتباره العامل الجوهري الذي يحفظ الوجود الإنسانية .

ثانيا: أهداف البحث :

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف التالية :

1- مفهوم الأمن الاجتماعي والأمن الإنساني .
2- ابعاد الأمن الاجتماعي في العراق .
3- محددات الأمن الاجتماعي في العراق
4- التعرف على المحددات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للأمن الاجتماعي في العراق .
5- التعرف على المحددات الخارجية الدولية والاقليمية للأمن الاجتماعي .

ثالثا : مشكلة البحث :

تتحدد مشكلة البحث بسؤال رئيس مفاده (ما المحددات البيئية التي تؤثر على الأمن الاجتماعي في العراق ما بعد 2003 ؟ وتنبثق من السؤال الرئيس جملة من الاسئلة الثانوية والتي لا تتعارض معها ايضاً وكالآتي.

1- ما مؤشرات الأمن الاجتماعي في العراق ؟
2- ما العوامل المحددات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تحد من الأمن الاجتماعي في العراق ؟
3- كيف تؤثر المحددات السياسية على الأمن الاجتماعي في العراق ؟
4- ما مدى تأثير المحددات الاقليمية والدولية للأمن الاجتماعي في العراق ما بعد 2003 ؟

رابعا : فرضية البحث :

يفترض البحث فرضية رئيسة مفادها (هناك العديد من المحددات البيئية الاقتصادية والاجتماعية والسياسة تؤثر وتحد من تحقيق الامن والسلم الاجتماعي في العراق ما بعد 2003 ؟) وتتفرع من الفرضية الرئيسة جملة من الفرضيات الثانوية وهي

DOI:10.52113/uj05/021-14/1747-1757

1- هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعي والأمنية التي تؤدي الى تحقيق الأمن الاجتماعي في العراق .

2- يتحدد الأمن الاجتماعي في العراق بالعديد من المحددات الاقتصادية مثل البطالة والفقر وغيرها والمحددات الاجتماعية والأمنية الأخرى .

3- تؤثر المحددات السياسية التي يعيشها العراق ما بعد عام 2003 والصراعات السياسية وعدم الاستقرار السياسي بالأمن الاجتماعي للعراق .

4- هناك العديد من المحددات الاقليمية والدولية ذات الأثر الواضح على الأمن الاجتماعي في العراق وخاصة بعد 2003 بسبب تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعدم استقرارها .

خامسا : منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في تحليل البيانات والأفكار والآراء التي تناولها البحث.

سادسا : حدود البحث : تنقسم حدود البحث الى مايلي :

أولا : الحدود الموضوعية : تناولت الحدود الموضوعية بالبحث الموسوم (تحليل جغرافي سياسي لمحددات الأمن الاجتماعي في العراق ما بعد 2003 .)

ثانياً الحدود المكانية : يتحدد البحث بالحدود المكانية للعراق الذي يقع في غرب أسيا الخريطة (1) .

الخريطة (1) موقع العراق بالنسبة لدول الجوار

الباحث بالاعتماد على :

جمهورية العراق , وزارة الموارد المائية , الهيئة العامة للمساحة , بغداد , 2020.

ثالثا: الحدود الزمانية : شملت الحدود الزمانية للبحث في المدة الواقعة ما بعد 2003 وهي المدة التي تغيرت فيها الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في العراق .

سابعا : هيكلية البحث : أرتى الباحث تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة وخطوات أساسية للبحث تمثل المبحث الأول بدراسة التأصيل المفاهيمي للأمن الاجتماعي والمبحث الثاني تناول مؤشرات الأمن الاجتماعي في العراق فيما ركز المبحث الثالث على دراسة محددات الأمن الاجتماعي في العراق واختتم البحث بجملة من النتائج والمقترحات وقائمة للمصادر والمراجع.

المبحث الاول : التأصيل المفاهيمي للأمن الاجتماعي

اولا: مفهوم الامن والأمن الاجتماعي :

1- **مفهوم الأمن** : يعد الأمن من المهام الأساسية لأي مجتمع ونظام سياسي متكامل لذا فأن استخدام الأمن يعود الى نهاية الحرب العالمية الثانية في الأدبيات الداعية الى تحقيق الأمن وتجنب الحرب والآمن من وجهة نظر دائرة

DOI:10.52113/uj05/021-14/1747-1757

المعارف البريطانية يعني (حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة اجنبية) لذلك فقد تأسست وزارات للأمن القومي في معظم البلدان وقصر اهتمامها بحالة الأمن الناتجة عن التهديد العسكري وعاش العالم سباق التسليح بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية والذرية كجزء من سياسات الدول الكبرى لإظهار هيمنتها وقوتها . وقد عبر عن ذلك بعض قادتها ومنهم (روبرت مكنمار) بتعريفة للأمن بأنه : التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة [1] . وان الأمن الحقيقي للدول ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل وهو ما صرح به وزير الخارجية الأمريكي (أدورد ستاتنيوس) الذي حدد هوية المكونين الجوهرين للأمن البشري اللازم لتحيق السلام

1- الجهة الأمنية : والتي لا يمكن تحقيقها الا بالتحرر من الخوف .

2- الجهة الاقتصادية والاجتماعية : تعني النصر والتحرر من العوز . وقد تطور هذا المصطلح ليشمل المفهوم العام للأمن من جميع النواحي الحياتية التي تهم الأنسان المعاصر بدا من شعورة بالانتفاء المعاشي والاستقرار الاقتصادي الى الاستقرار الشخصي في محيطه الأسري وبيئته الخارجية [2] .

2- مفهوم الأمن الاجتماعي : عرف الأمن الاجتماعي بأنه مجموعة من الأليات والأنشطة المترابطة المستخدمة لتحقيق الاستقرار للأفراد والجماعات وتحرير الأنسان من الحاجة والعوز والفقر والحرمان والحد من خسائره وحمايته من الأخطار الداخلية والخارجية غير الملائمة والتي قد يتعرض لها سواء أكانت من صنع الأنسان كالأزمات المالية والانحسار الاقتصادي أو طبيعية كالجفاف والقحط والأوبئة . ويمكن استخدام هذا المفهوم من زاوية تنموية اقتصادية فيعد الأمن الاجتماعي احد ثمارها حيث تنمو مدخلات الأفراد وتتحسن أوضاعهم المعاشية ويعد مفهوم التأمينات الاجتماعية أحد المصادر المهمة التي تؤمن للمواطن وضعا يشعر فيه بالاطمئنان على مستقبلة ومستقبل أسرته كما يمكن تناول المفهوم من زاوية البحث في حالات الجريمة والسلوك الانحرافي وفي حالات الصراع الطبقي والعنصري والديني [3] .

ثانيا : مفهوم الامن والأمن الإنساني : شاع مفهوم الأمن الإنساني وطغى على مفاهيم أخرى كالأمن الاجتماعي والآمن الوطني بعد صدور تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الذي اكد على أن جوهر الأمن الإنساني يكمن في التهميش ,إذ ظهر هذا المصطلح كجزء من منظومة المفاهيم الكمية للتنمية الذي تبلور في دراسات الأمم المتحدة من قبل السيد محبوب الحق وزير المالية الباكستاني الأسبق وبدعم من قبل الاقتصادي المعروف (أمارتيا صن) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998 وقد عرفت مفوضية الأمن الإنساني هذا المفهوم بكونه يعني حماية الحريات الحيوية وحماية الناس من الأوضاع والأخطار الحرجة والعامة وبناء قواهم وطموحاتهم , كما يعني خلق النظم السياسية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح الناس لبنات ليبنوا بقائهم وكرامتهم ومعيشتهم . إذ أن مفهوم الأمن الإنساني يؤكد على أمن الناس بدال من التأكيد على أمن الدول فقط مما يعني إيلاء أهمية اكبر للأسباب التي تؤدي الى عدم تمتع الأفراد بالأمن والمعوقات التي تحول دون أدراك الإمكانات الكاملة للأفراد[4] . إذ أن فكرة الحقوق في مفهوم الأمن الإنساني يتركز على هدف كبير وقيمة إنسانية رفيعة تتلخص أن يصون كرامة الأنسان وهي حقيقة متأصلة في كل انسان ولا يمكن ولا يجوز التنكر بها أو الاعتداء عليها وهذا ما جاء به واكده الإعلان العالمي لحقوق الأنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948 هذه الوثيقة التي جمعت في ثناياها أهم الحقوق والاستحقاق التي تتطلع اليها البشرية وناضلت من اجلها خلال المراحل التاريخية المختلفة , وقد استكملت هذه الوثيقة بإصدار الأمم المتحدة لوثيقتين مهمتين اخر بينهما العهد الدولي المتعلق بالحقوق السياسية والمدنية الصادر عام 1966 وكذلك العهد الدولي الثاني المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عام 1976 . لاشك أن بلوغ الأمن الإنساني وتجسيده عمليا وحمايته في اطار احترام القيم والأليات هو ليس فقط حاجة إنسانية بالغة الاهمية بل ضرورة لا غنى عنها الا بتطور اقتصادي واجتماعي وثقافي ويكون ذلك من خلال اعلان المبادئ الديمقراطية وهي

DOI:10.52113/uj05/021-14/1747-1757

خطوة باتجاه تحقيق الأمن البشري والتنمية وبناء مؤسسات قوية وتثبيت سلطة القانون وتحقيق الأمن الإنساني بمختلف اشكاله [5].

مفهوم الأمن الإنساني : برز مفهوم الأمن الإنساني في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن العشرين بوصفه نتاجا لمجموعة من التحولات التي شهدتها حقبة ما بعد الحرب الباردة فيما يتعمق بمفهوم الأمن ونطاق دراسات الأمن ولاسيما في عام 1994 عندما تمحور تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حوله . إذ يعني الأمن الإنساني حماية الحريات الحيوية وحماية الناس من الأوضاع والأخطار الحرجة والعامة وبناء قواهم وطموحاتهم ويعني أيضا خلق النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعسكرية والثقافية التي تمنح الناس لبنات ليبينوا بقائهم وكرامتهم ومعيشتهم [6] . أن مفهوم الأمن الإنساني يمثل جهدا يستهدف إعادة بلورة مفهوم الأمن بأسلوب تفصيلي فهو وسيلة تحليلية تركز على ضمان الأمن للأفراد وليس الدولة بالإضافة الى استثمار الخيارات التي تهدف الى التخفيف من حدة التهديدات التي تولد حالة الامن الإنساني وقد حدد تقرير التنمية البشرية الصادر عام 1994 سبعة ابعاد للأمن الإنساني وهي الأمن الاقتصادي , الأمن الغذائي , الأمن الصحي , الأمن البيئي , الأمن السياسي , الأمن الشخصي وامن المجتمع المحلي , ثم اضيف الية حل اخر وهو الأمن النسوي . واجرائيا فأن مفهوم الأمن الإنساني هو الإطار الأوسع للأمن الاجتماعي من حيث الجوهر والمضمون ونطاق الاهتمام مع ملاحظة ان التحول في التسمية صاحب التحول السياسي الدولي كما صاحب الآثار الاقتصادية التي تمخضت عن التوجه نحو اقتصاد السوق واتضاح بوادر ومؤشرات العولمة واتساع مخاطر التهميش والفقر وتراجع مستويات التنمية [7].

ثالثا : أبعاد الأمن الاجتماعي : يعتبر الأمن الاجتماعي الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملا رئيسيا في حماية منجزاتها والسبيل الى رقيها وتقدمها لا نه يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء ويبعث الطمأنينة في النفوس ويشكل حافزا للإبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل ويتحقق الأمن بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها , حيث يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الاهداف والغايات التي تندرج في إطار القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار . ومن الجدير بالذكر أن استتباب الأمن يساهم في الأنصار الاجتماعي الذي يساهم في أرساء قواعد المساواة في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين والعرق والمذهب مع الإبقاء على الخصوصيات الثقافية التي تجسد مبدأ التنوع في طار الوحدة وفي هذا صون للحرية واحترام لحق الأنسان في الاعتقاد والعبادة بما ال يؤثر على حقوق الآخرين في هذا السياق [8] . على ضوء المفهوم الشامل للأمن , فإنه يعني تهيئة الظروف المناسبة التي تكفل الحياة المستقرة . ومن خلال الأبعاد التالية :

أولاً / البعد السياسي : , والذي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة , وحماية المصالح العليا , واحترام الرموز الوطنية والثوابت التي أجمع عليها غالبية أفراد المجتمع , وعدم اللجوء إلى طلب الرعاية من جهات اجنبية او العمل وفق اجندة غير وطنية مهما كانت المبررات والذرائع , وممارسة التعبير وفق القوانين والأنظمة التي تكفل ذلك , وبالوسائل السلمية التي تأخذ بالحسبان أمن الوطن واستقراره .

ثانياً / البعد الاقتصادي : والذي يهدف إلى توفير أسباب العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الأساسية , ورفع مستوى الخدمات , مع العمل على تحسين ظروف المعيشة , وخلق فرص عمل لمن هو في سن في العمل مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير القدرات والمهارات من خلال برامج التعليم والتأهيل والتدريب وفتح المجال لممارسة العمل الحر في إطار التشريعات والقوانين القادرة على مواكبة روح العصر ومتطلبات الحياة الراهنة [9] .

ثالثاً / البعد الاجتماعي : والذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء , والعمل على زيادة قدرة مؤسسات التوجيه الوطني لبث الروح المعنوية , وزيادة الإحساس الوطني بإنجازات الوطن واحترام تراثه الذي يمثل هويته وانتماءه الحضاري واستغلال المناسبات الوطنية التي تساهم في تعميق الانتماء , والعمل على تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني لتمارس دورها في اكتشاف المواهب , وتوجيه الطاقات , وتعزيز فكرة العمل الطوعي لتكون هذه المؤسسات

DOI:10.52113/uj05/021-14/1747-1757

قادرة على النهوض بواجبها كرديف وداعم ومساند للجهد الرسمي في شتى المجالات.

رابعاً / البعد المعنوي أو الاعتقادي : وذلك من خلال احترام المعتقد الديني بصفته العنصر الأساسي في وحدة الأمة التي تدين بالسلام وتتوحد مشاعرها باتجاهه , مع مراعاة حرية الأقليات في اعتقادها , كما أن هذا البعد يتطلب احترام الفكر والأبداع , والحفاظ على العادات الحميدة والتقاليد الموروثة بالإضافة إلى القيم التي استقرت في الوجدان الجمعي , ودرج الناس على الإيمان بها .

خامساً / البعد البيئي : والذي يهدف إلى حماية البيئة من الأخطار التي تهددها كالتلوث وبخاصة في التجمعات السكنية القريبة من المصانع التي تنبعث منيا الغازات التي تسيم في تلوث الهواء , والأضرار بعناصر البيئة الأخرى من نبات ومياه , اضافة إلى مكافحة التلوث البحري الذي يضر بالحياة المائية والثروات السمكية التي تشكل مصدرا من مصادر الدخل الوطني . وهذا ما تنص علية التشريعات المتعلقة بحماية البيئة والإجراءات المتبعة للحد من مصادر التلوث .

ومما يلاحظ أن الأبعاد الأمنية المشار إليها تعالج وفق مستويات أربعة هي أمن الفرد وأمن الوطن وأمن الاقليم والأمن الدولي , حيث يسعى الفرد إلى انتهاج السلوك الذي يؤمنه من الأخطار التي تهدد حياته أو اسرته أو ممتلكاته من خلال ما يملك من الوعي , وباتباع الإجراءات القانونية لدرء هذه الأخطار , واللجوء إلى القانون لتوفير الأمن مع الحرص على حياة الآخرين وعدم التعدي والتجاوز , كما أن مقومات الحماية الفردية توفير مستلزمات السلامة العامة [10] .

أما أمن الدولة فهو منوط بأجهزتها المتعددة التي تسخر كل امكاناتها لحماية رعاياها ومنجزاتها , ومرافقها الحيوية من الأخطار الخارجية والداخلية , تكون مسؤولية الجماعات والأفراد التعاون مع أجهزة الدولة في تنفيذ سياستها . ويتحقق الأمن الإقليمي من خلال التعاون مع الدول التي ترتبط بوحدة إقليمية لحماية مصالحها , تحددها الاتفاقيات والمواثيق ويكون التنسيق على مستوى مواجهة الأخطار الخارجية والداخلية , ولعل مجلس التعاون الخليجي خير مثال على التعاون الإقليمي لحفظ الأمن إضافة إلى التعاون في المجالات الأخرى . أما الأمن الدولي فهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي وما يصدر عنهما من قرارات وما يتم اقراره من اتفاقيات ومواثيق للحفاظ على الامن والسلم والدوليين.

المبحث الثاني

محددات الامن الاجتماعي في العراق

أن الأمن الاجتماعي يقع ضمن مفهوم الأمن الوطني (القومي) إلا إنه يرتبط بالعوامل الداخلية المؤثرة وهو بهذه الحدود يعنى حماية المجتمع من الجرائم الواقعة والمتوقعة. وأن القصد من الأمن الاجتماعي هو تحقيق الاستقرار والعدالة الاجتماعية لجميع افراد المجتمع في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها لذلك سيتم تقسيم محددات الآمن الاجتماعي في العراق الى مايلي :

أولا : المحددات الداخلية للأمن الاجتماعي في العراق :

1- **مشكلة الفقر:** يعتبر الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية حيث يؤدي الحرمان والعوز إلى بروز حالات الجنوح التي تدفع أصحابها إلى السرقة والانتقام وتشكل بيئات الفقر مناخاً مناسباً للانحراف الاجتماعي الذي يهدد قيم المجتمع ويبث الخوف والقلق , وبخاصة لدى الأطفال الذين يحرمون من مقومات الحياة من المأوى والرعاية والتعليم حيث تظهر حالات التشرد والعدوان مما يشكل إخلال في توازن البنية الاجتماعية ودافعاً إلى العنف والتدمير [11] . أذ يتضح من بيانات الجدول (1) و(2) أن نسبة الفقر في العراق في حالة ارتفاع مستمر ويمكن أن يرد ذلك الى قلة فرص العمل وعدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق وارتفاع نسبة البطالة الأمر الذي ترتب علية ارتفاع نسبة الفقر في العراق ما بعد 2003 للمدة 2008 لغاية 2018)أذ بلغت نسبة الفقر في العراق عام 2008(23 %) لترتفع في عام 2012 لتصل الى (33%) ثم أستمرت في الارتفاع خلال عام 2016 لتصل الى (41.3 %)وتواصل ارتفاعها في عام 2018 لتصل الى (44.2%) وهذا يشكل عقبة امام الأمن الاجتماعي في العراق .

DOI:10.52113/uj05/021-14/1747-1757

جدول (1)

نسبة الفقر في العراق ما بعد عام 2003

السنوات	نسبة الفقر في الع ارق
2008	%23
2012	%33
2016	%41.3
2018	%44.2

المصدر:

جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , مؤشرات التشغيل والبطالة , نتائج المسح لعام 2016

الجدول(2)

تباين خط الفقر في الع ارق ما بعد 2003 حسب البيئة

السنوات	حضر%	ريف%	المجموع
2007	16.1	39.3	%55.4
2012	13.5	30.7	%44.2
2014	17.2	33.2	%50.4
2018	19.6	38.1	%57.7

المصدر:

جمهورية الع ارق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , المؤشرات البيئية والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق , بيانات غير منشورة , 2018.

2- **مشكلة المخدرات** : من أخطر الآفات التي تهدد المجتمع وتعبث بكيانه واستقراره لما تتركه من آثار سلبية على صحة الأبدان والعقول , وتبديد للطاقات والثروات , وما تورثه من خمول واستهتار , تفسد معه العلائق الاجتماعية , وتشكل بوابة لارتكاب جرائم أخرى كالسرقة والاغتصاب , وأحيانا القتل . إذ يتضح من بيانات الجدول(3) أن جرائم المخدرات في حالة ارتفاع مستمر أذ بلغت (715) جريمة عام 2004 لتصل الى (3451) جريمة لعام 2018 .

جدول(3) نمو جرائم المخدرات في العراق ما بعد 2003

السنوات	عدد الجرائم	النسبة%
2004	**715**	**8.6**
2008	**928**	**11.2**
2012	**1521**	**18.3**
2016	**1701**	**20.4**
2018	**3451**	**41.5**
المجموع	**8316**	**%100**

المصدر :

جمهورية العراق , وزارة الداخلية , الإحصاء الجنائي , بيانات غير منشورة , 2018

الشكل (1)

نمو جرائم المخدرات في العراق للمدة (2004–2018)

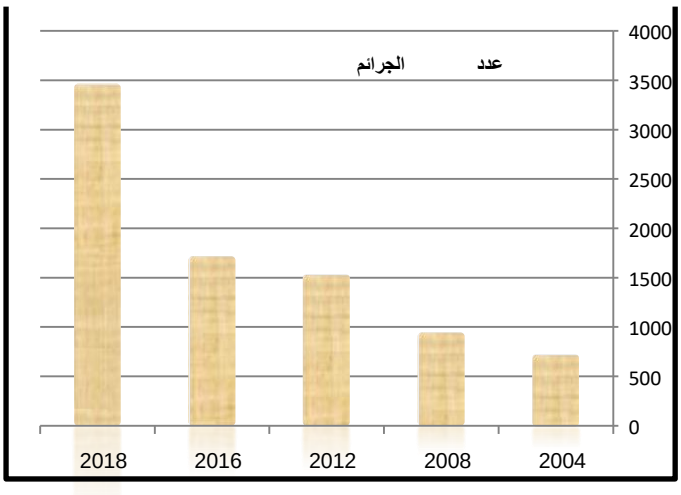

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) .

DOI:10.52113/uj05/021-14/1747-1757

3- **مشكلة البطالة** : أظهر تقرير التنمية البشرية الوطني لسنة 2014 التحديات التي تواجه الشباب في العراق خاصة في مجالي التعليم والتشغيل حيث بين التقرير بأن مؤشرات التعليم في مستوى متدني وبلغت نسبة الأمية عند الشباب 13 % في حين أن نسبة الفتيات اللواتي ينهين الدراسة الثانوية بلغت 8.7 .% أما من حيث العمالة فقد أظهر التقرير أن النسب متدنية حيث أن 56 % فقط من الشباب الذكور يعملون في حين بلغت نسبة الشابات اللواتي لهن عمل 6 % فقط وقد رعى إطلاق التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام 2014 الدكتور حيدر العبادي رئيس الوزراء العراقي مع الدكتور سلمان الجميلي وزير التخطيط في الحكومة الفيدرالية وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان موضوع التقرير "شباب العراق... تحديات وفرص" حيث قدم تحليلا كمياً ونوعياً لحالة التنمية في العراق مع التركيز على الشباب. وهذا هو تقرير التنمية الثالث الذي تم إطلاقة بعد تقريري التنمية البشرية الوطني عامي 2005 و2008 . هناك مسؤولية أخلاقية في معالجة التحديات التي يواجها الشباب" كما قال رئيس " الوزراء العراقي الدكتور حيدر العبادي. كما قال: "وبمقارنة التحديات التي يواجها البلد مع الآمال التي عبر عنها الشباب في هذا التقرير فإننا نعتقد أن هناك مستقبل أفضل لهذا البلد. فلنعتمد على شبابنا لمعالجة احتياجاتهم بتطوير التعليم وخلق فرص العمل ويظهر التقرير أنه مع التحسن في مستوى التنمية على مستواه سنة 2008 حيث بلغ على مقياس المؤشر العالمي 694.0 - فإن العراق لا يزال في الموقع المتوسط الأدنى في ترتيب البلدان على هذا المقياس وهو أقل كثيراً من مستواه في عام 1990 حيث بلغ 759.0 . كما يظهر التقرير أن حظ الشباب من التنمية كان أقل من المستوى الوطني العام حيث بلغت قيمة 641.0 ويفصل التقرير التحديات العديدة التي تواجه الشباب العراقي ويؤكد على ضرورة مواجهة تحديات التعليم والتشغيل. ويقدم التقرير توصيات مهمة لسياسات التنمية التي تخص الشباب منها رفع مستويات الإلحاق بالدراسة الثانوية للذكور والإناث وتحسين مستويات المشاركة الاقتصادية والتي بلغت 63 % للذكور و12 % فقط للإناث وكذلك زيادة حريات التعبير والاتصال من خلال حيازة الحواسيب والوصول الى خدمات وقد قال السيد نيكوالي مالدينوف الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق: "عبر الشباب عن آرائهم لمستقبل العراق, ومن الضروري الاستماع إليها". كما قال: "ويشير هذا التقرير بأنه هناك نافذة أمل وعلينا أن ننتهز ذلك ويهدف التقرير الى مساعدة مخططي التنمية وراسمي السياسات في الحكومة الفرصة وكذلك الناشطون في مجال التنمية في المجتمع المدني والمنظمات الدولية لمواجهة أولويات التنمية في العراق [12] .أذا يتضح من بيانات الجدول (4) معدلات البطالة في العراق للأعوام 2014 و2016.

جدول (4)

يوضح معدلات البطالة في العراق للأعوام 2014 – 2016

مؤشرات التشغيل والبطالة	2014	2016
معدل البطالة للاعمار 15+	10.6	10.8
معدل بطالة الشباب (15-24) ذكور	17.0	20.1
معدل بطالة الشباب (15-24) أناث	64.8	38.0
معدل بطالة الشباب (15-24) أجمالي	20.0	22.7
معدل النشاط الاقتصادي للشباب 15+	42.7	43.2

المصدر : جمهورية العراق , وازرة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , مؤشرات التشغيل والبطالة , نتائج المسح لعام 2016 .

4- **مشكلة الوضع الأمني** : تعد مشكلة الوضع الأمني من التحديات الكبرى التي تواجه الأمن الاجتماعي في العراق أذ يعكس استقرار الوضع الأمني على استقرار كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثانيا : المحددات الخارجية للأمن الاجتماعي في العراق :

DOI:10.52113/uj05/021-14/1747-1757

1- **المحـددات الاقليميـة** : شـهدت المتغيرات الإقليميـة للمنطقـة العربيـة عـددا مـن التحـولات الجديـدة وكـان معظمهـا انكاسـا للتطـورات الجذريـة التي حـدثت في السـاحة الدولية وأكدت تلك المحددات التي في مجملها تعـاظم الأهميـة الاسـتراتيجية للمنطقـة العربيـة ومنهـا العـراق لما تملكـه مـن مقومـات قـوة اقتصـادية وبشـرية فاعلـة فحسـب بـل وصـفها نقطـة تلتقي فيهـا الأطمـاع الخارجيـة وحملـت تلـك التحـولات الجديـدة في البيئـة الإقليميـة بـين طياتهـا تحـديات جديـدة اتخـذت اشـكال وترتيبات سياسية واقتصادية وأخرى ذات طبيعة امنية انعكست بشكل سلبي على الأمن الاجتماعي حيث برزت العديد من التدخلات بين الأمن القومي والآمن الإنساني والآمـن الاجتمـاعي[13] .وان مما تقدم يتضح أن الأمـن يتـداخل بـين ثـلاث دوائـر الأولى هي الـدائرة السياسـية والتي تنطلق أساسـا من حماية الأنسـان بصفته انسـانا بغض النظر عن جنسه ودينة ولونه وهذا ينطبق على المجتمعـات الإنسـانية سـواء المتقـدم منهـا أو تلـك التي تعـيش دون خـط التمـدن والتحضـر وبالتـالي فـأن هـذا المفهوم يغاير مفهوم الأمن الفردي الذي يأتي في سياق الأمـن الاجتمـاعي أمـا الـدائرة الثانيـة هي دائـرة الأمـن القـومي الـذي يتعلـق بحمايـة الدولـة التي ينتمي اليهـا الأفـراد والجماعـات ويحظون بحمايتها ورعايتها فكما أن مسـؤولية الدولـة هي حمايـة رعاياها فـأن بالمقابـل على رعايا الدولـة أن يهبـوا للـدفاع عنها إذ ما واجهت اخطار تهـدد كيانهـا السياسـي أو تمـس سـيادتها . أمـا الـدائرة الثالثة فهي دائرة الأمن الاجتماعي والـذي يمكن النظر اليـة على أسـاس انـه مـن مكونـات الأمـن الـوطني الـذي تساهم في تحقيقه مكونات المجتمع بدءا من الأسـرة التي تشـكل النـواة الأولى للمجتمعـات البشـرية ويتركـز الأمـن الاجتماعي على منظومة العادات والتقاليد التي يؤمن بها المجتمـع وعوامـل اسـتقراره القائمـة علـى التفـاهم والمعايشـة وروح المواطنـة والشـعور بالانتمـاء والرغبـة في التعبير عن المشاركة الإيجابية في خدمة المجتمع .

2- **المحددات الدولية وتشمل**: تعد المحددات الدولية من المحددات التي تؤثر بشكل مباشر على الأمن الاجتماعي في العراق ويمكن تناولها وفق مايلي :

أ- **المتغيرات الدولية الجديدة** :

يعـد مصـطلح المتغيرات الدولية وصـفاً شـائعا لكل التفـاعلات الدولية التي تؤدي دورا سياسيا في عملية تحويل النظام السياسي الـدولي مـن حيـث الهيكليـة التي تقضـي الى قيـادة النظـام بفعـل والقـوة والنفـوذ فيـه[14] ويـذهب مـورتن كـابلان الى أن اعتبـار المتغيرات الدولية بمثابة مـدخلات تتسـبب في أحـداث نـوع مـن التغيرات في العلاقات الدولية المتبادلة لواحدت النظام الجديد أو في الخصائص الذاتية للبعض منها وان ذلك البد من ان يقضي الى تحولات سياسية في سلوكيات النظام بصيغة مخرجا الأمر الـذي يخـل باسـتقراره[15] .إذ أن النظـام الـدولي وخاصـة في القـرن العشرين شهد مجموعة من المتغيرات الجديدة التي كان لها الأثر الواضح في شـكل وطبيعـة النظـام الـدولي والعـالمي بشـكل عـام والمنطقة العربية بشكل خاص ومنها العراق مما برزت محاولات تهديـد جديـدة للأمـن الاجتمـاعي في العـراق شـملت كـل النـواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وكان من ابرز تلك المتغيرات الدولية الجديدة هي انهيار الاتحاد السوفيتي والطموح الأمريكي الجديـد في العـراق وثـورة التكـتلات الاقتصـادية وثـورة اقتصـاديات السـوق وحريـة التبـادل التجـاري وأخيـرا الثـورة التكنلوجية الجديدة.

ب- **الثـورة الديمقراطيـة** : تعـد الثـورة الديمقراطيـة التي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بزراعتها في العديد من دول العالم بحجة حماية حقوق الأنسان والحريات ومنها العـراق مـن محـددات الأمـن الاجتمـاعي والتي قـد تـؤثر بشـكل مباشـر أو غير مباشـر على الأمـن الاجتمـاعي في العراق.

النتائج والمقترحات

أولا : النتائج :

1- يعـد الأمـن الاجتمـاعي الركيزة الأساسـية لبنـاء المجتمعـات الحديثة وعاملا رئيسيا في حماية منجزاتها والسبيل الى رقيها

DOI:10.52113/uj05/021-14/1747-1757

لأنه يوفر البيئة الأمنة للعمل والبناء والاستقرار بمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

2- تلعب التغييرات الدولية دورا مهما ومؤثر على الأمن الاجتماعي في العراق.

3- تعد مشكلة الفقر من التحديات الخطيرة التي تواجه الأمن الاجتماعي في العراق إذ اثبتت الدراسة أنها في حالة ارتفاع مستمر أذ بلغت عام 2008 ما نسبته (23%) لترتفع في عام 2018 لتصل الى (44.2%) وهذا له أثر كبير على الأمن الاجتماعي العراقي .

4- تباين خط الفقر في العراق بين الحضر والريف للمدة من 2007 ولغاية 2018 وهذا التباين يؤدي الى انعكاسات على الأمن الاجتماعي في العراق حسب البيئة التي يعيش فيها الفرد .

5- تعد البطالة من المحددات الأساسية التي تواجه الأمن الاجتماعي في العراق أذ بلغ معدل البطالة في العراق للشباب (20 %) لعام 2014 و(22.7%) لعام 2016 .

6- ان الارتفاع المستمر في حجم جرائم المخدرات في العراق يهدد السلم والأمن الاجتماعي في العراق إذ بلغ حجم جرائم المخدرات في العراق لعام 2004(715) جريمة لتصل الى (3451) جريمة لعام 2018 .

ثانيا : المقترحات :

1- اعتماد سياسة اجتماعية عليا تحقق الأمن والاستقرار السياسي في العراق بعيدا عن التجاذبات السياسية يؤدي الى استقرار الأمن الاجتماعي في العراق .

2- العمل الجاد على المستوى الحكومي بتطوير مقومات ومعايير الأمن الإنساني في العراق للوصول به الى المعايير العالمية المرعية بهذا الخصوص مع مراعاة تركيبة اللوحة الاجتماعية في العراق وأحوالهم الإنسانية .

3- تعزيز الحماية الاجتماعية كمظلة للأمن الاجتماعي كونها لا تمثل مرحلة من مراحل التنمية يمكن تطبيقيا لفترات محدودة بل هي سياسة اجتماعية تعزز مسار الأمن المجتمعي وتحمي حضيرة المجتمع وتحد من الفقر .

4- العمل الجاد على حماية المجتمع من افة المخدرات والجريمة المنظمة لان تفاقمها يؤدي الى انهيار الأمن الاجتماعي في العراق وبالتالي يؤدي الى انهيار المجتمع بأكمله .

5- العمل الجاد على مكافحة البطالة التي تعد من اخطر المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الشباب في العراق وخصوصا ذوي النشاط الاقتصادي لان تفاقمها يؤدي الى تفاقم الأمن الاجتماعي في العراق.

قائمة المصادر والمراجع :

(1) نظير محمود أمين , المتغيرات الدولية والاقليمية واثرها على الأمن الاجتماعي , جامعة ديالى , كلية القانون والسياسة , 2010 , ص 473 .

(2) نظير محمود أمين , المصدر السابق , ص 474

(3) ميا رحيم سالم , شبكة الحماية الاجتماعية والأمن الإنساني في العراق في إطار السياسة الاجتماعية , مجلة كلية التربية للبنات , المجلد 23 , العدد 4 , 2012, ص 1137

(4) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا , الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي في إطار السياسات الاجتماعية , الأمم المتحدة , نيويورك ,2003 , ص29 .

(5) عبد الجبار احمد , منى جلال عواد , الديمقراطية والأمن الإنساني , مجلة العلوم السياسية , جامعة بغداد , العدد 46 , ص2 .

(6) وليد عبد جبر , ازمة النزوح والأمن الإنساني في العراق تحديات التكييف ومخاطر الانتماء دراسة ميدانية للأسر النازحة في بغداد واربيل , مجلة البحوث التربوية والنفسية , العدد 54 , 2017 , ص86 .

(7) وليد عبد جبر , المصدر السابق , ص 87 .

(8) صالح حسن احمد , دور الأمن الفكري في تحقيق السلم الاجتماعي , مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية , جامعة بغداد , العدد 2 ,المجلد 2 ,2017 , ص 503 .

(9) وديان ياسين عبيد , الإرهاب وتداعياته على الأمن والسلم الاجتماعي , دراسة ميدانية على العوائل

DOI:10.52113/uj05/021-14/1747-1757

المتضررة من الإرهاب في مدينة بغداد , مجلة البحوث التربوية والنفسية , العدد 50 , 2016 , ص 476 .

(10) نظير محمود أمين , مصدر سابق , ص 482 .

(11) ابتسام ـادي كاظم , الفقر والمشكلات الاجتماعية في العراق , مجلة البحوث التربوية والنفسية , العدد الخامس والعشرون , ص 299

(12) تقرير التنمية البشرية في العراق منشور على الموقع الإلكتروني https://query.yahooapis.com/v1/public/yql .

(13) نظير محمود , المتغيرات الدولية والإقليمية واثرها على الأمن القومي العربي ,رسالة ماجستير , المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية , الجامعة المستنصرية , 2004 , ص 42.

(14) مازن أسماعيل الرمضاني , الواقع الراهن في ظل الهيمنة الأمريكية , المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية , 1994 , ص28.

(15) عبد القادر فهمي , النظام السياسي دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة , دار الشؤون الثقافية , بغداد , 1995 , ص48.

Abstract:

The issue of social security is one of the basic tasks of any society, no matter how developed on one hand or backward on the other hand, the need for security is necessary and essential for the sustainability of life as insecurity leads to anxiety, fear, homelessness and the cessation of livelihoods, which leads to the collapse of societies and the foundations of their existence. Concepts of social safety have varied. In light of the transformations that the world is witnessing with the emergence of new dangers and variables that have left their effects on all life forms, whether related to the life of the individual or the life of the group. The state, regional security and international security, where the individual seeks to adopt the behavior that insures him from the dangers that threaten his life, his family or his property through his awareness of the followers of legal procedures to ward off these dangers and resort to the law to provide safety while being careful for the lives of others, so this research came to shed light Shedding light on the spatial dimensions of social security and clarifying its internal and external determinants in post-2003 Iraq due to economic developments Social security and changing the political system in Iraq left an impact on social security in Iraq, and the research reached a set of results, the most important of which are the following:

1-Social security is the main pillar for building modern societies and a key factor in protecting their achievements and the way to their advancement, by providing a safe environment for work, construction and stability in various economic, social and other sectors.

2- International changes play an important and influential role on social security in Iraq.

3- The problem of poverty is one of the serious challenges facing social security in Iraq, as the study has shown that it is in a state of continuous increase, as in 2008 it reached (23%)), to rise in 2018 to reach (44.2%) and this has a great impact on The Iraqi Social Security.

4- The variation in the poverty line in Iraq between urban and rural for the period from 2007 to 2018, and this variation leads to repercussions on social security in Iraq according to the environment in which the individual lives.

5- Unemployment is one of the basic determinants facing social security in Iraq, as the unemployment rate in Iraq for youth reached 20% in 2014 and 22.7% in 2016 .

6- The continuous increase in the volume of drug crimes in Iraq threatens peace and social security in Iraq, as the volume of drug crimes in Iraq in 2004 reached (715) crimes, up to (3451) crimes for the year 2018.

DOI:10.52113/uj05/021-14/1747-1757